



١ مارس ٢٠٢٣

## بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية

### بشأن

### القوائم المالية المجمعة لشركة رمكو لإنشاء القرى السياحية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠

بالإشارة إلى قيام الهيئة بمطالعة القوائم المالية المجمعة لشركة/ رمكو لإنشاء القرى السياحية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠، وتقدير مراقب الحسابات عنها والواردة للهيئة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٦، فقد انتهى رأي الهيئة لوجود الملاحظات التالية:

١. يتعين موافاة الهيئة بالرد على التحفظات الواردة بتقرير السيد / مراقب الحسابات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتلافيها واتخاذ ما يلزم من إجراءات لإعداد الدراسات وإمداد مراقب حسابات الشركة بكافة الدراسات والمصادقات وشهادات الموقوف الضريبي وشهادات الموقوف القانوني لكافة الشركات التابعة وذلك حتى يتمكن من إنهاء مهامه والوقوف على مدى الحاجة لتكوين المخصصات اللازمة من عدمه ومراعاة أثر ذلك على نتائج أعمال المجموعة.
٢. يتعين اتخاذ ما يلزم من إجراءات لعقد الجمعية العامة غير العادية لشركات (المصرية لإنشاء القرى السياحية، إيمان للاستثمارات السياحية، رمكو لإدارة القرى السياحية ورمكو لإدارة الفنادق) والتي تعدت خسائرها ٥٠% من حقوق المساهمين بتلك الشركات، والإفصاح عما تقرره الجمعية العامة غير العادية بشأن استمرار تلك الشركات في النشاط من عدمه وفقا لمتطلبات المادة (٦٩) من قانون الشركات المساهمة الصادر بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
٣. يتعين ضرورة إجراء دراسة الاضمحلال الخاص ببند الشهرة البالغ رصيدها نحو ٢,٢ مليار جنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠، وذلك في ضوء تحقيق العديد من الشركات التابعة لخسائر تعدت نصف حقوق المساهمين بتلك الشركات، ومراعاة تلك الخسائر على بند الشهرة بالقوائم المالية المجمعة وإجراء ما يلزم من تسويات وفقا للدراسة.
٤. يتعين اتخاذ ما يلزم نحو تسوية كل من بند الفوائد تحت التسوية المدينة والدائنة (تأجير تمويلي) البالغة نحو ٢٠٣ مليون جنيه و٢٦١ مليون جنيه على الترتيب، المدرجة بالأرصدة المدينة والدائنة الأخرى.
٥. بلغ رصيد أوراق القبض المستحق حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٤٣٣ مليون جنيه الامر الذي يتطلب مزيد من الإفصاح عن مدى تحديث دراسات الاضمحلال الخاصة بالرصيد خاصة مع عدم التحصيل ومعاناة الشركة من العجز التمويلي.
٦. يتعين مزيد من الإفصاح عن طبيعة وحجم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والإجراءات المتخذة لاعتماد تلك المعاملات وفقا لمتطلبات الفقرتين (١٧) و (١٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الإفصاح عن "الأطراف ذوي العلاقة" وذلك فيما يتعلق بكافة المعاملات والتسويات التي تم إجراؤها على تلك الحسابات بكافة المكونات التحليلية لها ونشير إلى أنه لم يرد أي إيضاح عن التغير في أرصدة الأطراف ذات العلاقة الواردة في إيضاح رقم (١٦) والذي بلغ ١,٣ مليار جنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مقابل نحو ٧٥٢ مليون جنيه فقط في ٢٠٢١/١٢/٣١.

وبناء عليه فقد تم مخاطبة الشركة بالملاحظات المشار إليها بأعلاه لدراستها واتخاذ اللازم بشأنها وموافاة الهيئة برد الشركة عليها.